



## إعلان برشلونة

خطة عمل المجتمع المدني  
الأوروبي ومتوسطي للوقاية من جميع أشكال  
التطرف العنيف

**OPEV**  
observatory to prevent  
extremist violence



برشلونة، 30 كانون ثاني 2017



يأتي إعلان برشلونة نتيجة لعملية تشاركية وتداولية بمشاركة نشطة من 320 شخصاً يمثلون 172 منظمة من 22 بلداً. تم إعداد نتائج المناقشة من قبل فريق أبحاث المعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT) بالتعاون مع التنسيق المغربية لمنظمات حقوق الإنسان (CMODH). إعلان برشلونة هو أول منشور لمركز الوقاية من التطرف العنيف الذي تم إنشاؤه في برشلونة في 30 كانون الثاني الماضي 2017.

### فريق التنسيق:

تم جمع إعلان برشلونة بإشراف فريق تنسيق مسؤول عن (1) قيادة عملية تحديد المنظمات الأورومتوسطية ذات الخبرة وذات الصلة في الوقاية من التطرف العنيف و(2) اقتراح مسودة وثيقة أولية والتي كانت أساس المناقشة خلال العملية التشاركية. تشكل فريق التنسيق من منظمات بارزة تعمل في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان ولها خبرة رائدة فيما يتعلق بالوقاية من التطرف العنيف. تشمل المنظمات الأعضاء في فريق التنسيق: من أوروبا: مؤسسة الفنار، ومعهد حقوق الإنسان بإقليم كتالونيا (IDHC)، والمعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT)، ومنظمة باكس للسلام، ومنظمة سوس راسيزم (SOS Racisme)، ومؤسسة UPP. من المغرب العربي: الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان (AMDH)، والجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان، وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب (ASDHOM)، والمنتدى المغربي لحقوق الإنسان (IMDH)، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وجمعية رؤية حرة، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان (LMMDH)، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان (LTDH). من المشرق: منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية-أرض (ARDD)، والمنتدى الاجتماعي العراقي (ISF)، واللجنة التنسيقية للمقاومة الشعبية (PSCC)، وحركة السلام الدائم (PPM)، ومؤسسة UKKSD.

### صورة صفحة الغلاف:

الجلسة الافتتاحية لمؤتمر برشلونة: "نحو إطار نظري جديد: الوقاية من التطرف العنيف". برشلونة، 26 كانون الثاني 2017.

### إطار العمل:

تم إنجاز إعلان برشلونة بدعم ومشاركة كل من:

بمشاركة:

بدعم من:



SOC

Servei d'Ocupació de Catalunya

### الإيداع القانوني:

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي - أعمال غير تجارية - غير ربحية 2.5 إسبانيا. ويمكن نسخ هذا العمل وتوزيعه ونشره وترجمته وتعديله، بشرط أن يكون ذلك لأغراض غير تجارية وأن يتم تعريف المؤلف باستخدام النص التالي: مرصد الوقاية من التطرف العنيف OPEV (مؤلف)، إعلان برشلونة: خطة عمل المجتمع المدني الأورومتوسطي للوقاية من التطرف العنيف (2017).

## إعلان برشلونة

خطة عمل المجتمع المدني الأوروبي ومتوسطي للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف

برشلونة، 30 كانون ثاني 2017

## الفهرس

5.....	المقدمة	I.
5.....	دور المجتمع المدني في الوقاية من التطرف العنيف	II.
6.....	الفاعلون والمفاهيم والتعريفات	III.
7.....	أثر التطرف العنيف في المنطقة الأورومتوسطية	IV.
9.....	السياق والعامل المحرك للتطرف العنيف	V.
9.....	(أ) الظروف والسياق الهيكلي/التركيبي المؤدي إلى التطرف العنيف	
	✓ نقص الفرص الاجتماعية الاقتصادية	
	✓ التهميش والتعصب/التمييز	
	✓ الإرهاب السياسي وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون	
	✓ النزاعات المطولة والعالقة	
	✓ العقائدية في السجون	
11.....	(ب) مراحل العقائدية	
12.....	جدول أعمال من أجل التأثير	VI.
	✓ الهدف 1: رصد العوامل المحركة والأثر لجميع أشكال التطرف العنيف	
	✓ الهدف 2: ترسيخ التعليم وقدرة المجتمع على الصمود	
	✓ الهدف 3: تعزيز المسؤولية في حماية الضحايا	
	✓ الهدف 4: ضمان حماية حقوق الإنسان في قوانين مكافحة الإرهاب	
	✓ الهدف 5: تعزيز العدالة الجنديرية وتوضيح خصوصيات الجندر (النوع الاجتماعي)	
	✓ الهدف 6: ترسيخ دور الشباب كفاعلين من أجل التغيير	
	✓ الهدف 7: تعزيز القيم الديمقراطية وحماية حيز المجتمع المدني	
	✓ الهدف 8: رفع خطاب بديل في الاعلام الاجتماعي والتقليدي	
	✓ الهدف 9: تعزيز تبني خطط عمل محلية وإقليمية ووطنية	
	✓ الهدف 10: إنشاء مرصد من أجل الوقاية من التطرف العنيف	

## I. المقدمة

1. في كانون الثاني 2017، اجتمع في برشلونة أكثر من 320 ممثلاً عن 172 من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من 22 بلداً من بلدان المنطقة الأورومتوسطية لمناقشة سبل الوقاية من التطرف العنيف. حمل مؤتمر برشلونة شعار "نحو إطار نظري جديد: الوقاية من التطرف العنيف" وركز على التخطيط لمساهمة بناءً لمنظمات المجتمع المدني من أجل الوقاية من التطرف العنيف في ضوء الدروس المستفادة على مدى العقود الماضية والتحديات القادمة.

2. تشمل "خطة عمل المجتمع المدني الأورومتوسطي للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف" الاستنتاجات الرئيسية لمؤتمر برشلونة، وتوفر فرصة حقيقية لجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الأورومتوسطي لتوحيد وتنظيم أعمالهم، واتباع نهج قائم على الشمولية ضد الانقسام والتعصب والكرهية. وتمثل خطة العمل هذه جهداً غير مسبوق من أجل التوفيق بين رؤية المجتمع المدني للضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط. ونرى أنه فقط من خلال إقامة شراكة متعددة القوميات حقيقية ونزيهة يمكن إيجاد مسار فعال نحو الوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف.

3. نعتبر أن وجود المتطرف العنيف إساءة لقيم المجتمع المدني الملتزمة بالحفاظ على السلام الإيجابي وتعزيز الديمقراطية الحقيقية والأمن البشري والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان. يعمل التطرف العنيف على تقويض إنسانيتنا في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية. فالحركات المتطرفة تشوه بشكل همجي وتستغل المعتقدات الدينية والاختلافات العرقية والأيدولوجيات السياسية لكسب السلطة السياسية والعمل ضد حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتكتسب الحركات المتعصبة التي تنشر أيدولوجيات عنصرية وقومية متطرفة ويمينية للغاية زخماً وتمثيلاً مؤسسياً.

4. على مدى العقود الماضية، سعت حكوماتنا الأورومتوسطية إلى التصدي للتطرف العنيف في سياق تدابير مكافحة الإرهاب فقط. نرى أن هذه الاستراتيجيات التي تركز فقط على مكافحة الإرهاب غير قادرة على تجفيف منابع العاطفية والاجتماعية للتطرف العنيف، بل يمكن أن تجعل الأمور أكثر سوءاً. كما ولاحظنا استخداماً مكثفاً للقوة العسكرية واعتماد ترسانة قانونية قمعية باسم مكافحة الإرهاب. لم تكن هذه الأساليب عقيمة فحسب، بل هي أيضاً مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وزيادة المعاناة الإنسانية العالمية. كما ويساهم القلق بشأن الرد في تشجيع المبالغة في ردة الفعل خاصة فيما يتعلق بالأمن الداخلي، والتي ينتج عنها تقييد لحياتنا الأساسية وحقوقنا المدنية والسياسية، وتعريضها لحالة احتراز واسعة، وحصر قيمنا الديمقراطية والقائمة على التعددية ضمن حالة طوارئ العامة.

5. هناك حاجة إلى تحديد نهج جديد وأكثر شمولاً وفعالية حيال تصاعد التطرف العنيف. قدم الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً "خطة العمل للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. تدعو خطة عمل الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لدعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية.

6. تهدف "خطة العمل" هذه إلى الإسهام في هذا الإطار النظري الجديد من خلال تطوير منهج عملي وأكثر شمولية لتحديد الاستراتيجيات التنظيمية والوقائية التي تعالج أسباب ودوافع التطرف العنيف بصورة مباشرة. نحن نهدف إلى تسخير مثالية وأمل وإبداع وطاقة جماعات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية من أجل استحداث بديل فعال حيال الراديكالية العنيفة. ينبغي علينا جميعاً أن نقف مقابل التطرف العنيف ونحن على استعداد للمساهمة في ذلك.

## II. دور المجتمع المدني في الوقاية من التطرف العنيف

7. يمثل المجتمع المدني مورداً غير مستغل بشكلٍ كافٍ للتصدي لأشكال التطرف العنيف. نستطيع معاً تقديم رؤية إيجابية وغير عنيفة لمستقبلنا والتي يمكنها أن تخلق رسالة بديلة فعالة أمام الأصوات والجماعات التي

تروج للعنف. يجب دعم المجتمع المدني وحمايته وتمكينه من تقديم مساهمة بناءة في مواجهة التطرف العنيف.

8. ينبغي لنا جميعاً أن نتفق على أنه عندما احتاجت السلطات الأمنية إلى استجابة، فقد فشلنا بالفعل في توقعنا إلى تعايش سلمي. وعندما تفرض الدولة رداً مبنياً على تدابير أمنية فقط، فإن ذلك يعود إلى الفشل في إدارة العوامل التي تؤدي إلى التطرف والعنف. المجتمع المدني هو الفاعل الرئيسي الذي لديه الشرعية والقوة والقدرات لتعزيز صمود المجتمع أمام الرسالة المتطرفة العنيفة.

9. ندرك أن التصريحات الدولية المختلفة على جميع المستويات أبرزت دور المجتمع المدني الهام في الاستجابة الشاملة والمتعددة الأبعاد لخطر التطرف العنيف. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الذي تبنته استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إصرار الدول الأعضاء على "مواصلة تشجيع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على المشاركة، حسب الاقتضاء، في كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية".

10. في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو الاتحاد الأفريقي، أو جامعة الدول العربية، أو منظمة التعاون الإسلامي، أو الاتحاد الأوروبي، من بين جهات أخرى، تم الاعتراف بالأهمية القصوى لإشراك المجتمع المدني في إيجاد تسوية سياسية مشتركة للصراعات وتعزيز حقوق الإنسان والتسامح بوصفهما عنصرين أساسيين في الوقاية من التطرف العنيف. وندرك الجهود الجارية للمبادرات الوطنية والإقليمية في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، فضلاً عن السياسات والإجراءات والخطط المحلية الحالية التي تتماشى مع مبادئ الوقاية من التطرف العنيف.

11. غير أن المواقف الإيجابية التي أعرب عنها لم تتبعها تدابير حقيقية على أرض الواقع لتعزيز مساهمة المجتمع المدني في الوقاية من التطرف العنيف. في الواقع، هناك قلق متزايد من أن الدول مهمته بتقييد مساحة المجتمع المدني. قلصت الحكومات الحريات السياسية وفرضت تدابير تقييدية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين من المجتمع المدني في العديد من البلدان باسم مكافحة الإرهاب. وتتكلم الدول بشكل منهجي على الأمن القومي والسلامة العامة من أجل تقليص مساحة أنشطة المجتمع المدني المستقلة. وفي العديد من البلدان، استخدمت تدابير تشريعية وتنظيمية خاصة للقضاء على المنظمات غير الحكومية والناشطين الذين يدعون إلى التغيير الاجتماعي وينتقدون السياسات الحكومية. تزيد هذه التدابير من صعوبة قيام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح كعنصر أساسي في الوقاية من التطرف العنيف. من الضروري الحفاظ على المجتمع المدني وحمايته إذا أردنا معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

12. نحن على اقتناع بأن خلق مجتمعات مفتوحة ومنصفة وشاملة ومتسامكة اجتماعياً وقائمة على التعددية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتوفر الفرص الاقتصادية للجميع، يمثل البديل العملي والهادف للتطرف العنيف ويعتبر الاستراتيجية الأكثر تبشيراً بالخير لجعله مفهوم غير جذاب. ونرى أن لدى المجتمع المدني قدرة مؤكدة على التعبئة الواسعة وعلى إيجاد مطالب من القاعدة إلى القمة من أجل تعزيز الحوكمة المستجيبة.

### III. الفاعلون والمفاهيم والتعريفات

13. نقر بأن الافتقار إلى تعريف مقبول عالمياً لمصطلح "التطرف" أو "التطرف العنيف" أو "خطاب الكراهية" أو "الإرهاب" في الحكومات أو الأوساط الأكاديمية يشكل تحدياً لكل من يرغب في وضع تدابير فعالة لمكافحة العنف والوقاية من التطرف العنيف في مجتمعاتنا. يبعث عدم وجود تعريفات واضحة على القلق، خاصة أن وسائل الإعلام الجماهيري تستخدم هذه المصطلحات يومياً بأشكال مختلفة، مما يوجد تعريفات هيمنة يمكن أن تتعارض مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان العالمية. وما يثير القلق بشكل أكبر هو قدرة الدولة على تصنيف الأفراد أو الجماعات على أنها "إرهابية" أو "متطرفين عنيفين". هناك براهين تاريخية وحالية على أنه عندما تفتقر الدول إلى الديمقراطية وسيادة القانون، فإنها قادرة على استخدام سلطتها في وصم المدافعين عن حقوق الإنسان بوصفهم

إرهابيين أو أعداء للدولة أو خصوم سياسيين. وإدراكاً لهذه الحالة، فإن هدفنا هو الإسهام في توفير تعريفات عملية لتلك المفاهيم بغية التوصل إلى أساس ونهج مشتركين.

14. تعتبر خطة العمل الحالية أن مصطلح "التطرف" هو مرادف للعقائدية، وهي عملية يتخذ بها الفرد أو الجماعة أو الدولة أفكاراً وتطلعات سياسية واجتماعية ودينية متطرفة باستطراد رافضة للوضع الراهن. وليس بالضرورة أن يحمل مصطلح التطرف دلالة سلبية. فإن عمليات التطرف السلمي موجودة وتطمح أيضاً إلى رفض الوضع القائم؛ إذ أن التظلمات الفردية أو الجماعية توجه نحو تبني أيديولوجيات تخريبية تكافح من أجل التقدم الاجتماعي والديمقراطي. من الضروري أن نميز بين المتطرفين وهم الأشخاص الذين يحملون أفكاراً متطرفة، والمتطرفين العنيفين وهم أولئك الذين يتبنون أيديولوجيات متطرفة عنيفة. هناك مسارات متعددة تشكل عملية التطرف، والتي يمكن أن تكون مستقلة ولكنها عادة ما تكون تعزيفية على نحو متبادل. وتمثل العقائدية المواجهة بطرق عنيفة واحدة من أخطر الحالات.

15. نفهم التطرف العنيف على أنه الأيديولوجيات التي تتطلع إلى تحقيق سلطة سياسية تختار استخدام الوسائل العنيفة على الإقناع. وتستند الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة إلى قيم استبدادية وتعصبية وغير متسامحة وبطبريكية ومناهضة للديمقراطية ومناهضة للتعددية. ويمكن أن تعتمد الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة من قبل أفراد أو جماعات أو شركات أو دول. نهدف إلى أن ندرج في تعريفنا للتطرف العنيف كل الأيديولوجيات الداعية إلى أو المحافظة على أو المولدة لعنف هيكلية وثقافي ومباشر. ومن المهم التأكيد على عدم وجود مجتمع أو عقيدة دينية أو نظرة عالمية محصنة ضد التطرف العنيف؛ ويشمل التعريف، من بين أمور أخرى، الحركات اليمينية أو اليسارية، أو الحركات الدينية العرقية أو القومية أو الطبقيّة أو الجنسانية أو الأصولية. كما ونفهم العنف الذي تولده الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة بجميع أبعاده: العنف المباشر والثقافي والهيكلية. أما أعمال العنف الرئيسية التي تعنى بها هذه الخطة فهي خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والإرهاب والعنف الهيكلية.

16. نفهم خطاب الكراهية كدعوة للكراهية على أساس الجنسية أو العرق أو الدين. وهو الكلام الذي يهاجم شخصاً أو مجموعة على أساس خصائص تتعلق بالجنس أو الأصل القومي أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي. وينبغي اعتبار خطاب الكراهية عمليات دعائية وعقائدية للحركات المتطرفة العنيفة من أجل إضفاء الشرعية على أيديولوجياتها العنيفة. وهذا أمر خطير خاصة عندما يتم الترويج له من قبل المسؤولين ووسائل الإعلام.

17. نفهم جرائم الكراهية باعتبارها أعمالاً إجرامية تخرسها دوافع تعصبية والتي تحصل عندما يستهدف مرتكب الجريمة ضحية بسبب انتمائها إلى فئة اجتماعية معينة كالجنس أو الانتماء العرقي أو الإعاقة أو اللغة أو الجنسية أو الدين أو الهوية الجنسية.

18. نفهم العنف الهيكلية على أنه أعمال عنف تروج لها المؤسسات والدول التي تتبنى أيديولوجيات متطرفة عنيفة وتضع قيوداً على مجموعات من الناس تحصرها من حيث تحقيق نوعية الحياة التي كان من الممكن تحقيقها لولا هذه القيود. ويمكن أن تكون هذه القيود سياسية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو قانونية. يولد العنف الهيكلية العنف غير الطبيعي والوفيات الناجمة عن الإجهاد والعار والتمييز والتشويه الذي ينجم عن مكانة متدنية وانعدام الكرامة.

19. نفهم الإرهاب كوسيلة مثيرة للقلق تشمل أعمال عنف متكررة، والتي يستخدمها أفراد، أو جماعات أو دول بشكل سري (أو شبه سري)، لغايات شخصية أو جنائية أو سياسية، حيث - وعلى عكس الاغتيال - لا يكون المستهدف المباشر من العنف هو المستهدف الرئيسي. وعادة ما يتم اختيار ضحايا العنف البشري بشكل عشوائي (أهداف لها علاقة بالفرصة) أو بشكل انتقائي (أهداف تمثيلية أو رمزية) من جماعات مستهدفة، وتكون بمثابة مولدات لرسائل معينة. جاء هذا التعريف نتيجة لعمل شميت وجونغمان في "الإرهاب السياسي. دليل جديد حول الفاعلين، والمؤلفين، والمفاهيم، وقواعد البيانات، والنظريات والأدب"، 1988.

#### IV. أثر التطرف العنيف في المنطقة الأورومتوسطية

20. يقوض التطرف العنيف جهودنا الجماعية الرامية إلى صون السلم والأمن البشري، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والعدالة، والاستجابة للأزمة الإنسانية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية في المنطقة الأورومتوسطية ..

21. توجد عدة إيديولوجيات متطرفة عنيفة تولد مستوى استثنائياً من جرائم الكراهية، وخطاب الكراهية، ونشاط الإرهاب، والعنف الهيكلي في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدى الافتقار العام إلى التماسك الاجتماعي وانعدام الثقة في الحكومات والسلطات والعنف السياسي والوجود المستمر للتظلمات الجماعية المشروعة التي لم تحل بعد، إلى تغذية العنف والاستقطاب ليصل إلى مستوى ليس له سوابق منذ منتصف القرن العشرين. تضغط الحركات الشعبية اليمينية المتطرفة والعنصرية والإسلاموفوبيا على الحكومات تجاه التعصب والكراهية. وتكتسب الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة والأصولية المتطرفة قوة سياسية تساهم في تطرف الرأي العام في مختلف البلدان ضد حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

22. فيما يتعلق بالسلام والأمن، تسهم الجماعات المتطرفة العنيفة إسهاماً كبيراً في دورة انعدام الأمن ووجود النزاع المسلح التي تؤثر على منطقتنا. ولا تزال منطقة البحر الأبيض المتوسط من أكثر مناطق انعدام الأمن في العالم بسبب الصراعات المسلحة القائمة التي تغذيها تجارة الأسلحة والدول المنهارة والمهن العسكرية والدكتاتوريات والحكومات القمعية. مما يعرض السكان المدنيين للخطر، ويضعف الاستقرار الوطني والإقليمي إلى حد كبير، ويزيد من تفاقم الروابط مع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية من أجل زيادة الموارد المالية وتوليد إيرادات كبيرة من الاتجار بالبشر. ومن ناحية أخرى، أصبحت الحاجة إلى حماية المواطنين من عواقب الأعمال الإنسانية المقصودة وغير المقصودة، فضلاً عن الأخطار الطبيعية والفضائل التقتي، جزءاً هاماً في الخطاب الأمني الأوروبي.

23. إن النفقات الاقتصادية العالمية لمكافحة الإرهاب أكبر بكثير من النفقات المخصصة للوقاية من الصراع وحفظ الأمن وبناء السلام. ومن خلال الرد على هذا التهديد، أنتج التطرف العنيف رد فعل مبالغ فيه بين الدول واتخاذها لإجراءات دعائية لغايات خاصة بها، فضلاً عن الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان والحرمان من الحريات الأساسية. ومما يبعث على القلق أيضاً ظهور خطاب الكراهية، الذي ترتكبه في الغالب حركات شمولية تكتسب حيزاً سياسياً.

24. فيما يتعلق بمختلف عناصر التنمية المستدامة، فإنه من الضروري ملاحظة أن التطرف العنيف لا يحرم الناس من حرياتهم فحسب، بل يحد من فرص توسيع قدراتهم. فالتحديات الإنمائية الراهنة، مثل عدم المساواة والفقر وسوء الحكم، والتطرف العنيف تؤدي إلى تفاقم تلك التظلمات (مثل عدم المساواة في قدرة الوصول إلى العدالة)، وتخلق حلقة مفرغة من التراجع تؤثر بشكل خاص على الفئات المهمشة ويمكن أن تؤثر على التماسك الاجتماعي. في حين لا يمكن إثبات أن الفقر له علاقة سببية مباشرة بالإرهاب، من الواضح أن تأثير العنف المتطرف قد ولده بشكل كبير مواطنين في بلدان نامية، حتى لو حدث التجنيد والتطرف العنيف في البلدان المتقدمة.

25. تنفق الحكومات في المنطقة على نحو متزايد مبالغ كبيرة من العائدات للتصدي لتهديدات وعواقب التطرف العنيف، مما يقلل من الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى. ويؤدي الاستثمار في الأمن الداخلي والدفاع وغيره من التدابير المضادة للتطرف العنيف إلى آثار مباشرة في عدة بلدان، حيث يتم تكريس مخصصات كبيرة في الميزانية لهذا القطاع على حساب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويزيد التصور المتعلق بانعدام الأمن من هذا التوجه.

26. ليس هناك شكوك حول الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المتطرفة العنيفة في المنطقة الأورومتوسطية، بدءاً من الحق في الحياة، وصولاً إلى الحق في الحرية والأمن الشخصي، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والفكر والدين والعقيدة. تنتهك هذه الجماعات أيضاً حقوق النساء والفتيات، ويشمل ذلك الاسترقاق الجنسي والزواج القسري وتعدد الزوجات والتعدي على حقوقهن في التعليم والمشاركة في الحياة العامة.

27. أنجم التطبيق المبالغ فيه لتدابير مكافحة الإرهاب أثر ضار وعميق على التمتع بحقوق الإنسان. إن تجريم أو منع السلوك أو المعاقبة عليه دون تعريف واضح لا يتفق مع مبدأ الشرعية، والذي هو مبدأ أساسي من مبادئ سيادة القانون. وقد تضرر مبادرات مكافحة العنف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجماعات المستهدفة، وتقوض عمل المدافعين عن حقوق الإنسان واستقلال المجتمع المدني. تصنف العديد من الحكومات في المنطقة بشكل روتيني المعارضين السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم "متطرفون" أو "إرهابيون".



28. فيما يتعلق بالعمل الإنساني وقدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية، تواجه المنطقة حالة يصل فيها عدد اللاجئين قسراً والمشردين داخلياً إلى حده الأعلى، وهو وضع ساهم فيه التطرف العنيف كعامل أساسي. وقد تفاقم التفاقم عن سياسات اللجوء التي نفذت حيال أزمة المهاجرين الحالية في أوروبا بسبب اختيار الدولة لتحسين الحدود أمنياً كاستجابة الرئيسية لها

## V. السياق والعامل المحرك للتطرف العنيف

29. في العقد ونصف الماضيين، شهدنا جهداً بحثياً هائلاً بشأن السياق والعوامل المحركة للتطرف العنيف في المنطقة الأوروبية ومتوسطة. غير أن خطة العمل هذه ترى أنه على الرغم من وجود بعض الاتجاهات والأنماط التي يمكن التعرف عليها، فإن هناك عدداً قليلاً فقط من المجالات التي لوحظت على نحو مكثف في حين أن البعض الآخر قد تضاعف أو لم يدرس بعمق حقيقي. فمن ناحية، لاحظنا أن العديد من الجهود البحثية ركزت على فهم السياق ودوافع التطرف للأفراد والمجتمعات المحلية، في حين تم تجاهل الجناة المحتملين الآخرين، مثل الدول أنفسهم. وتهدف الجهود البحثية في الغالب إلى فهم نوع معين من التطرف العنيف وهو السلفية الجهادية. أما البعض الآخر، فقد تم تجاهله مثل السياق والعوامل المحركة المؤدية إلى تبني أيديولوجيات الإسلاموفوبيا والأيديولوجيات العنيفة لليمين المتطرف. نرى أن هذا المسار يعزز الصلة المقلقة بين التطرف العنيف وتفسيرات معينة للإسلام، والتي نعتقد أنها خطأ خطير قد يعزز أشكال التطرف العنيف الأخرى. هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث، سواء كانت نوعية أو كمية، لدراسة جميع مرتكبي الجرائم وجميع أشكال التطرف العنيف الموجودة في المنطقة الأوروبية ومتوسطة.

30. تشير البحوث النوعية التي تستند أساساً إلى المقابلات التي أجريت مع الأكاديميين والمؤسسات والضحايا والجناة والممارسين في المنطقة الأوروبية ومتوسطة إلى أنه يمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من العوامل المحركة التالية: "عوامل الدفع" أو الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف، وهو السياق الهيكلي الذي تنشأ منه ومصادرها الاقتصادية؛ و "عوامل الجذب" أو الدوافع والعمليات التي تلعب دوراً رئيسياً في تحويل الأفكار والتطلعات إلى أعمال متطرفة عنيفة.

### (أ) الظروف والسياق الهيكلي/التركيبي المؤدي إلى التطرف العنيف

31. رغم أن لا شيء يمكن أن يبرر التطرف العنيف، ينبغي علينا الاعتراف بأنه لا ينشأ في فراغ. تشير الأدلة النوعية المتاحة إلى وجود بعض العوامل المحركة المتكررة المشتركة بين مجموعة واسعة من بلدان المنطقة الأوروبية ومتوسطة التي تؤدي، وحدها أو إلى جانب عوامل أخرى، إلى الراديكالية والتطرف العنيف.

### نقص الفرص الاجتماعية الاقتصادية

32. خلال العقود الأخيرة، أدت الأزمة الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل التي في المنطقة الأوروبية ومتوسطة إلى مستويات منخفضة وسلبية من النمو. وأدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية التي نفذتها الحكومات الإقليمية للاستجابة للأزمة الاقتصادية إلى مستويات غير عادية من عدم المساواة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، تفاقمت بسبب الفشل العام في خلق فرص عمل لائقة لشبابها، والحد من الفقر والبطالة، ومكافحة الفساد، والسيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها، وإدارة العلاقات بين مختلف الطوائف بما يتفق مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. فالدول ذات المستويات العالية من عدم المساواة هي أكثر عرضة للتطرف العنيف وتميل إلى أن تشهد عدداً أكبر من الحوادث المرتبطة بالتطرف العنيف. وقد ينظر المواطنون في نتائج التنمية الضعيفة كتأكيد لعدم شرعية الحكومة، مما يجعل مؤسسات الدولة أقل فعالية في الاستجابة للتطرف العنيف عند حدوثه.

33. أدى وجود مستويات عالية من عدم المساواة إلى انخفاض مستويات التماسك الاجتماعي والافتقار إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعدالة بين الجنسين التي تؤثر بوجه خاص على تكوين الطبقات الاجتماعية والمجتمعية. فعدم القدرة على الوصول إلى الفرص من قبل طبقات اجتماعية معينة أو مجتمعات

ثقافية محددة يولد حالة اغتراب وانسلاخ الناس عن جوانب من مواطنهم، ويوفر تربة خصبة لدعاية المنظمات المتطرفة العنيفة. ساهمت الأطراف الفاعلة الحكومية نفسها بتعزيز هذه الديناميكيات، كما هو الحال عند بناء غيتوس في عدة بلدان أوروبية. وعلاوة على ذلك، فإن دور وسائط الإعلام المحددة التي يستخدمها جميع أنواع مرتكبي التطرف العنيف يبعث على الخوف بين المواطنين.

**34.** أدى غياب الفرص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى تقليل مرونة مجتمعاتنا أمام الدعاية المتطرفة العنيفة وعزز عدم الثقة في مؤسسات الدولة الحكومية. كما ويغذي الافتقار المتزايد لعقد اجتماعي متين بين الحاكم ظهور بدائل متطرفة.

**35.** يؤدي غياب فرص العمل عامة، لا سيما عندما يؤثر على مناطق محددة، إلى جعل المنظمات المتطرفة العنيفة مصدراً جذاباً للدخل.

**36.** من المرجح أن يحدث التطرف العنيف في البلدان ذات الأداء الاجتماعي-الاقتصادي الأكثر فقراً، كقلة فرص الشباب وانعدام الثقة في النظام الانتخابي.

### التهميش والتعصب

**37.** لا يوجد بلد متجانس في المنطقة الأوروبية ومتوسطة. ومن الضروري التأكيد على أن التنوع ذاته لا يؤدي إلى زيادة تعرض البلد للتطرف العنيف. تكمن المشكلة في عدم المساواة في الحصول على الفرص. وقد أدت الأزمة إلى تفاقم حالة انعدام الأمن، نظراً لأن الموارد الشحيحة والخوف من الحاجة تستلزم منافسة اجتماعية بين أكثر المجتمعات المحلية تهمةً وتمييزاً من أجل الوصول إلى حياة كريمة. وتؤدي هذه المنافسة إلى تفاقم نظم العنف الهيكلي والثقافي السابقة ضد مجتمعات وطبقات اجتماعية محددة. وعندما تعمل مجموعة ما، مهما كان وزنها الديمغرافي، على احتكار ما في القطاعات السياسية والاقتصادية على حساب مجموعات أخرى، تزداد احتمالات التوتر بين الطوائف، وعدم المساواة بين الجنسين، والتهميش، والاغتراب، والتمييز، على النحو المعبر عنه من خلال تقييد الوصول إلى الخدمات العامة وفرص العمل وعرقلة التنمية الإقليمية وحرية الدين. ويحرض هذا بدوره أولئك الذين يشعرون بأنهم محرومون لممارسة التطرف العنيف كوسيلة لتحقيق أهدافهم.

### الإرهاب السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون

**38.** يميل التطرف العنيف إلى الازدهار في بيئة تتسم بالإرهاب السياسي. عندما يقترن الحكم السيئ بالسياسات والممارسات القمعية التي تنتهك حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإن جاذبية التطرف العنيف تميل إلى التزايد. يمكن لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب باسم أمن الدولة أن تسهل التطرف العنيف بتهميش الأفراد وإبعاد الدوائر الرئيسية، وبالتالي توليد الدعم المجتمعي والتعاطف والتورط في أعمال المتطرفين العنيفين. يسعى المتطرفون العنيفون بشكل فاعل إلى استغلال قمع الدولة وغيره من التطلعات في معركتهم ضد الدولة. وبالتالي، تساهم الحكومات في توليد المزيد من المتطرفين العنيفين حين تبدي استجابات أمنية قمعية وثقيلة تنتهك حقوق الإنسان وسيادة القانون، مثل تحديد خصائص بعض السكان واعتماد تقنيات مراقبة تدخلية وتمديد حالات الطوارئ المعلنة.

**39.** عدم بذل جهود كافية من قبل الدولة من أجل النهوض بتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عدم الامتثال للالتزامات الدولية)، والذي يزيد من تفاقمه التمييز ضد المجموعات الإثنية والوطنية والجنسانية والدينية واللغوية وغيرها من الجماعات، والحد من الحيز الديمقراطي، يمكن أن تتيح فرصاً للاستغلال من قبل المتطرفين العنيفين. ويمكن لمؤسسات الدولة التي لا تفي بالتزاماتها الدولية بالحفاظ على هذه الحقوق على نحو كاف أن تثير التطلعات وتقوض ليس فقط فعاليتها كمؤسسات بل وتهدم المعايير الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

**40.** يجب إيلاء مزيد من الاهتمام لوضع استراتيجيات وبرامج فعالة لإعادة الدمج الاجتماعي في مجال الجنسانية وحقوق الإنسان بالنسبة لأولئك الذين أدينوا بجرائم تتصل بالإرهاب والعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

### النزاعات المطولة والعالقة. عدم وجود حل وعدم تحول الصراعات الهيكلية

41. تعتبر المنطقة الأوروبية ومتوسطة بالنسبة للعالم منطقة ذات صراعات طويلة الأمد لم تحل بعد. وقد أدى عدم وجود التزام دولي ووطني إلى نشوء حالات طويلة الأمد وعدد كبير من المشردين واللاجئين، وعيش جماعات بأكملها تحت احتلال عسكري أو في حالة حرب دائمة لسنوات عديدة. تعمل هذه الحالات على توفير أرضية خصبة للتطرف العنيف، ليس فقط بسبب المعاناة والافتقار إلى الحكم الناجم عن الصراع نفسه، وإنما أيضاً لأن هذه الصراعات تسمح للجماعات المتطرفة العنيفة باستغلال تطلعات عميقة الجذور من أجل حشد الدعم والاستيلاء على الأراضي والموارد والسيطرة على الجماعات. ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لحل الصراعات التي طال أمدها. فحل هذه الصراعات سيقال إلى حد كبير من أثر الخطاب الخبيث للجماعات المتطرفة العنيفة. وفي حال فشل تدابير الوقاية، فإن أفضل استراتيجية لضمان سلام دائم والتصدي للتطرف العنيف هي إيجاد الحلول السياسية الشاملة والمساءلة.

### العقائدية في السجون

42. تكشف البحوث أن المعاملة القاسية في مرافق الاحتجاز يمكن أن تؤدي دوراً قوياً في تجنيد العديد من الأفراد الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة والمنظمات الإرهابية. ونحن ندرك أنه تم تنفيذ عدة مبادرات الوقاية من التطرف في السجون وأماكن الاحتجاز. وفي حين نرحب بهذه الجهود، فإنه من الضروري التأكيد على أهمية بذل الجهود الرئيسية لتحسين ظروف السجون ومكافحة المعاملات اللاإنسانية للسجناء. ولا بد من وضع ضمانات لمنع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة إلى السجناء الآخرين مع الحفاظ على الحماية التي يمنحها القانون الدولي للأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك احترام المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالحبس الانفرادي.

### (ب) مراحل العقائدية

43. على الرغم من أن الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف تؤثر على جميع المواطنين، فإن عدداً قليلاً فقط من الأفراد يتلقون العقائدية ويتحولون إلى العنف. تؤدي الدوافع الفردية المعقدة والمصلحة الإنسانية دوراً رئيسياً في استغلال هذه الظروف وتحويل الأفكار والتطلعات إلى أعمال عنيفة.

44. إن الظروف المذكورة أعلاه والسياق الهيكلي الموصوف يولد الاغتراب ونزعات التخريب لدى المواطنين، وبالتالي توجد تربة خصبة للمنظمات المتطرفة العنيفة. يجب أن يكون هناك سياق اجتماعي يوفر نوعاً من التنظيم والتوجيه لعمليات العقائدية.

45. غالباً ما ينشأ السياق الاجتماعي من خلال تدخل الدعاية وخطاب الكراهية من قبل الدولة والقادة المؤثرين والحركات السياسية ومن خلال الشبكات الأسرية والاجتماعية غير الرسمية. وفي حين أنه قد يكون من الصعب الانضمام إلى المنظمات الإرهابية بدون معرفة مسبقة بأحد أعضائها، فإنه غالباً ما يصبح من غير المجدي مواجهة المنظمات التي تزوج للأيديولوجيات المتطرفة العنيفة في الساحة العامة. وتقوم شبكات التواصل الاجتماعي، وحتى وسائل الإعلام الجماهيري، بدعم ونشر الدعاية المتطرفة العنيفة من خلال استراتيجيات خطاب الكراهية.

46. كثيراً ما يشعر الأفراد المعرضون لخطر التجنيد للتطرف العنيف بعدم القدرة على حل المنازعات بالطرق السلمية ويجدون صعوبة في تقبل التنوع (بسبب ثقافة العنف والتعصب)؛ ويكونوا قد تعرضوا أو يخشون التعرض للإساءة من المؤسسات في المجتمع تحتكر العنف والاحتجاز؛ ويرون كيف أن مجموعات معينة مستفيدة من عدم المساواة الاجتماعية والافلات من العقوبة؛ ويعانون من نقص الفرص من حيث التعليم وسبل العيش والدخل. ولا يتوجه كل فرد يعاني من مثل هذه التطلعات نحو تبني العنف. ومع ذلك، فإن عدد وحجم التطلعات مع التجارب الشخصية وتأثير الروايات المتطرفة العنيفة يمكن أن يدفع أو يجذب الأفراد إلى تبني العنف كوسيلة شرعية للإنصاف.

47. قد يواجه الشباب أزمات هوية ويبحثون عن معنى ليس له نواتج إيجابية؛ ويشعرون بالاستبعاد أو الاغتراب عن عمليات ومؤسسات صنع القرار التقليدية؛ ويعانون من تفاوتات اجتماعية واقتصادية واضحة في العمالة

والدخل والإسكان والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. بإمكان التطرف الشبابي، وكثيراً ما يكون، قوة حاسمة نحو التغيير الاجتماعي التقدمي. فالتطرف (كظاهرة شبابية) هو أيضاً محاولة للبحث عن هوية وانتماء واعتراف.

## VI. جدول أعمال من أجل التأثير

48. تهدف خطة العمل هذه إلى وضع جدول أعمال للمجتمع المدني الأورومتوسطي من أجل الوقاية من التطرف العنيف. بينما نتفهم أن قوات الأمن ينبغي أن يكون لها دور متوازن في مكافحة العنف المتطرف، ترى هذه الخطة أن دور القوات العسكرية والأمنية في الوقاية من التطرف العنيف يمكن أن يكون له نتائج عكسية للغاية وأنه من الضروري تحقيق التوازن بين الجهود المناهضة للإرهاب وإعطاء دوراً هاماً للمجتمع المدني في ذلك. ينبغي قبول دور المجتمع المدني وتعزيزه وحمايته وتمويله وتشجيعه.
49. نحن عاقدون العزم على تعزيز خطة عمل بعيدة المدى تتسم بالمنهجية السريعة وبعد المدى (كهذه الظواهر نفسها). ونعترف بأن أبعادنا الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية والقائمة على أساس شراكة حقيقية ونزيهة، هي واحدة من قيمنا المضافة الرئيسية لتقديم مساهمة ذات علاقة في مجتمعاتنا. وبما أن التطرف العنيف لا يحترم الحدود، فإن العمل الوطني والعالمي يجب أن يَكمُل بعضه البعض من خلال تعزيز التعاون الإقليمي.
50. نود أن ندعم رسالة "لجنة الدراسات التابعة للأمم المتحدة" التي تدعو إلى اعتماد خطط عمل وطنية متضافرة للوقاية من التطرف العنيف. وينبغي أن تشمل الجهود الوطنية عمليات تشاركية تعطي صوتاً هاماً ومفيداً لمنظمات المجتمع المدني المستقلة. وينبغي فهم مقترحات العمل الـ 92 التالية كمساهمة إقليمية لمواءمة جهود المجتمع المدني في جميع الأقاليم عند اعتماد "خطط العمل الوطنية".

### الهدف 1: رصد العوامل المحركة والأثر لجميع أشكال التطرف العنيف

51. تعزيز نظم مراقبة على جميع أشكال التطرف العنيف في المنطقة الأورومتوسطية، مع التركيز بشكل خاص على خطاب الكراهية في وسائل الإعلام والسلطات التقليدية.
52. رصد وإجراء استعراض نقدي لجميع التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والممارسات الوطنية الرامية إلى الوقاية من التطرف العنيف ومكافحته للتأكد من أنها تستند بقوة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وسيادة القانون.
53. تعزيز الاتفاقات مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الأبحاث لتعزيز القيام بالبحوث الهامة حول الأسباب والدوافع المؤدية إلى جميع أشكال التطرف العنيف.
54. التعاون ودعم المبادرات الموجهة لجمع البيانات عن التمييز وجرائم الكراهية وخطاب الكراهية والعنف الهيكلي والثقافي والإرهاب.
55. مراقبة مرتكبي خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تطوير أدوات لتحليل البيانات ورصدها.
56. وضع نظم رصد لتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في الوقاية من التطرف العنيف. وضمان وجود نظام لإطلاع الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني في المنطقة على الدروس المستفادة الرئيسية.
57. استكشاف وإيجاد فرص لإدخال آليات للاستجابة المبكرة ولإنذار المبكر للوقاية من العنف، بالإضافة إلى إيجاد آليات بديلة لتسوية المنازعات، مثل الحوار والتفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم والعدالة التصالحية، من أجل حل النزاعات وتحقيق سلام مستدام.

### الهدف 2: ترسيخ التعليم وقدرة المجتمع على الصمود على المستوى المحلي

58. وضع استراتيجيات تشاركية للوقاية من نشوء التطرف العنيف وحماية المواطنين من التجنيد والتهديد المتعلق بالتطرف العنيف ودعم تدابير بناء الثقة على الصعيد المحلي من خلال توفير منابر مناسبة للحوار والتعرف المبكر على التظلمات.

59. تعزيز القدرات المحلية للوقاية من التطرف العنيف ودعم صمود المجتمع. ومن أجل تحديد وإدارة واستدامة الشراكات المحلية اللازمة للوقاية من التطرف العنيف، يجب على منظمات المجتمع المدني تحليل السياقات المحلية لفهمها وإجراء عمليات بناء الثقة مع الشركاء وتنمية قدرات الهياكل الذاتية.

60. زيادة الوعي في المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية بالدور السلبي الذي يلعبه الإرهابيين ومؤيديهم. واتخاذ التدابير المناسبة ضد جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، عند الحاجة.

61. إشراك الزعماء المحليين من أجل توفير منبر للحوار والمناقشات داخل المجتمعات المحلية وبين الطوائف التي تعزز التسامح والتفاهم بين السكان وتعبر عن رفضهم للعقائد العنيفة من خلال التشديد على القيم السلمية والإنسانية المتأصلة في معتقداتهم.

62. تصميم وتنفيذ حملات لإعلام المجتمعات المحلية لرفع الوعي حول مختلف مظاهر التطرف العنيف وأثاره السلبية.

63. تشجيع توفير حيز مستقل للمجتمع المدني يندد بتقليص مساحة حرية التعبير والخوف من وصفه بأنه تهديد أمني أو "تطرف".

64. تعزيز شبكات مكافحة الشائعات لمواجهة الكراهية والتعصب وتعزيز المرونة المحلية في مواجهة رسالة المتطرف العنيف.

65. تعزيز التعليم في التعددية وتعميم القيم المشتركة والتقاء وجهات النظر من أجل الوصول إلى للتماسك الاجتماعي.

66. تصميم وتنفيذ دورات تدريبية تستهدف المحامين الذين يتعاملون مع ضحايا التطرف العنيف.

67. تصميم وتنفيذ دورات تدريبية تستهدف الصحفيين الذين يبلغون عن الحركات المتطرفة العنيفة وأثرها.

68. تدريب قوات الأمن وموظفي تطبيق القوانين وجميع المعنيين بإقامة العدالة في مواضيع تتعلق باحترام حقوق الإنسان في سياق التدابير المتخذة للوقاية من التطرف العنيف في جميع أشكاله.

69. حث الأفراد على ترك الجماعات المتطرفة العنيفة بوضع برامج تعطي أولوية لتزويدهم بفرص تعليمية واقتصادية، وفقاً لاحتياجات المواطنين المدنيين الأوسع نطاقاً.

### الهدف 3: تعزيز المسؤولية في حماية الضحايا

70. تعزيز إطار متكامل للتصدي للتطرف العنيف بجميع الوسائل السلمية واللاعنفية. تتطلب الوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف الوقاية من الصراعات وحلها، والتنمية الشاملة، واحترام معايير حقوق الإنسان، وإصلاح الديمقراطية.

71. دعم ضحايا التطرف العنيف وتمكينهم من خلال تعزيز التدريب القانوني وحملات التوعية بشأن حقوقهم.

72. دعم وتعميم رسالة ضحايا جرائم الكراهية وخطاب الكراهية التي تعزز قيم التسامح والتفاهم المتبادل، إذ يمكن للضحايا أن يكونوا الفاعل الرئيسي نحو التغيير.

73. تعزيز استخدام التفاوض الاستراتيجي كوسيلة للحماية والضمان ضد التمييز وخطاب الكراهية وجرائم الكراهية والإرهاب والعنف الهيكلي.

74. ضمان وجود برامج موجهة لحماية من يحمي الجهات الفاعلة الرئيسية في التغيير الاجتماعي.

75. توفير خدمات الدعم الطبي والنفسي-الاجتماعي والقانوني في المجتمعات المحلية التي توفر مأوى لضحايا المتطرفين العنيفين، ويشمل ذلك ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية.

#### **الهدف 4: ضمان حماية حقوق الإنسان في قوانين مكافحة الإرهاب**

76. رصد وإدانة جميع السياسات الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف والإرهاب التي تحد من حقوق الإنسان والحريات المدنية للأفراد، كالسياسات العقابية وسياسات الهجرة واللجوء.

77. الدعوة إلى قمع تدابير مكافحة الإرهاب التي تستثمر في مبادرات "ما قبل الجريمة" والتي تسمح لقوات الأمن بالمقاضاة على أعمال تتسم بصلات ضعيفة للغاية مع السلوك الفعلي.

78. الرصد والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تحتوي الآليات المساءلة على الخبرة المناسبة في مواضيع الجنسانية للقدرة على الوفاء بولاياتها.

79. تشجيع حملات التوعية لمواجهة الوضع الطبيعي الجديد: قوانين الطوارئ والتدابير الشبيهة بالطوارئ. والتأكيد على أن توحيد مجموعة من التدابير التدخلية لا يعني بالضرورة أنها أمور طبيعية.

80. التشجيع على وضع لوائح دولية لتنظيم مؤسسات الأمن العسكري الخاصة التي تقوم بخصخصة الأمن والحرب.

81. طرح تساؤلات عامة حول القوانين التي تسمح بالمراقبة الجماعية والعشوائية وتمنح أجهزة الأمن والاستخبارات سلطات تدخلية تطفلية.

82. ضمان قدرة جميع الأشخاص على الدفاع عن أنفسهم على نحو كاف حتى المتهمون ب " جرائم سابقة".

83. رصد انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تنفيذ تشريعات مكافحة الإرهاب والدعوة إليها من خلال تقديم تقارير الظل إلى لجان المعاهدات.

84. ضمان الإعلان عن حالة الطوارئ (بوصفها استجابة الأمن الداخلي الرئيسية لمكافحة الإرهاب) بما يتفق مع مقتضيات القانون الدولي، ودون تأثير سلبي على الحقوق التي لا يمكن الاستغناء عنها، والتعامل معها على أنها حالة استثنائية تتسم بالوضوح ويمكن الوصول إليها من خلال قانون، وتدعم مبدأ عدم التمييز عند توظيف جميع تدابير الطوارئ.

85. حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين يكافحون ويعملون من أجل العدالة والكرامة والتغيير الاجتماعي في مجتمعاتهم.

86. مساعدة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يوثقون جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية بهدف الوقاية من العقائدية.

#### **الهدف 5: تعزيز العدالة الجنديرية وتوضيح خصوصيات الجندر (النوع الاجتماعي)**

87. تعميم المنظور الجنساني في جميع الجهود الرامية إلى الوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف وفقاً لقرار الأمم المتحدة 1325. يلزم إجراء تحليل جنساني للقرارات والتدخلات ذات الصلة بالأمن للاعتراف بالأبعاد الجديدة للتطرف العنيف وكيفية الوقاية منه.

88. بناء قدرة المرأة والمجموعات النسوية من المجتمع المدني للمشاركة في جهود الوقاية والاستجابة المتعلقة بالتطرف العنيف.

89. إجراء بحوث وسياسات أكثر صرامة بشأن مشاركة المرأة في الجماعات المسلحة، وليس فقط في المنظمات الإرهابية.

90. الدعوة إلى إدراج تمثيل المرأة في التخطيط وصنع القرار في العمليات الحكومية والمؤسسية.

91. دعم وتعزيز المنظمات والشبكات النسائية القائمة للاضطلاع بدورها في بناء السلام والمصالحة من خلال الآليات والمؤسسات الرسمية وعلى جميع مستويات صنع القرار.

92. البحث في كيفية تأثير التطرف العنيف على المواطنين وفقاً لهويتهم الجنسية وتوجههم الجنسي وتعزيز التفكير النقدي بشأن دورهم في الوقاية.
93. تعزيز التفاعل مع منظمات المجتمع المدني النسائية فيما يتعلق بآثارها بعد التدخلات الأمنية وتحسين الوجود الأمني على مستوى المجتمعات المحلية.
94. ضمان إدراج النساء (والفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً غير كافياً) في الأجهزة الوطنية لتطبيق القوانين والأمن كجزء من إطار الوقاية من التطرف العنيف من الضروري تعزيز الروح النقدية في استراتيجيات اللاعنف.
95. الدعوة إلى تنفيذ آليات حماية للمجتمعات المحلية الضعيفة والمستهدفة بما في ذلك الشباب والنساء، لمنعهم من تبني التطرف العنيف (أحياناً تحت تمييز مزدوج: نوع الجنس وحالة النزاع).

#### الهدف 6: ترسيخ دور الشباب كفاعلين من أجل التغيير

96. تشجيع إشراك الشباب والمنظمات التعليمية في وضع ورصد ومتابعة إطار مكافحة التطرف العنيف.
97. تعزيز مشاركة الشباب في تصميم ونشر روايات بديلة للوقاية من التطرف العنيف. وتقديم أدلة جديدة على مساهمة الشباب كنماذج يحتذى بها في الوقاية من العنف والصراع والتطرف العنيف ودعم وتشجيع الروايات الإيجابية الجديدة بشأن دور الشباب في الوقاية من التطرف العنيف.
98. المساهمة في دعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للشباب من خلال توفير خيارات وظيفية إضافية وتعزيز ثقافة تنظيم المشاريع وتزويدهم بدورات تعليمية حول ريادة الأعمال وتسهيل عمليات البحث عن الوظائف ومواءمة الوظائف وسن القوانين.
99. الدعوة إلى إدراج تمثيل الشباب ومشاركتهم في الحيز السياسي من خلال البرامج التعليمية، لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط وصنع القرار في العملية الحكومية والمؤسساتية دون تمييز. من الضروري إشراك فئة الشباب المحليين والمهاجرين.
100. تنفيذ برامج تثقيفية تعزز العدالة العالمية واكتساب المهارات العامة والتفكير النقدي والتسامح واحترام التنوع من أجل تعزيز السلام وقيم اللاعنف.
101. استكشاف سبل لإدخال التعليم المدني والسلمي في المناهج الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية والدورات التدريبية وحملات التوعية الموجهة للمعلمين.
102. تشجيع الحوار بين الآباء والشباب والكبار، ومساعدة الآباء على ملاحظة أي سلوكيات غير عادية في أبنائهم من أجل الاستجابة في الوقت المناسب.
103. تسهيل عملية فصل الشباب عن الجماعات العنيفة. العمل مع فئة الشباب الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة لتوجيه هدفهم نحو التغيير من خلال أنشطة ونهج بناءة وغير عنيفة وشاملة. ويشمل ذلك إدراج برامج الوقاية من المخدرات في عملية الفصل، فضلاً عن البرامج الإصلاحية.
104. وضع تدابير اجتماعية لرصد شبكات التجنيد والعقائدية التي تستهدف الشباب باستخدامها للأيديولوجيات المتطرفة العنيفة.
105. الدعوة إلى توفير مرافق ترفيهية عامة ومحلية للشباب دون تمييز، من أجل القيام بأنشطة ثقافية وفنية ورياضية وترفيهية.

#### الهدف 7: تعزيز القيم الديمقراطية وحماية حيز المجتمع المدني

106. ضمان قدرة الوصول إلى العدالة لجميع السكان (المجتمعات الضعيفة بوجه خاص) وتعزيز المؤسسات المنصفة والفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة على جميع المستويات، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

107. الدعوة إلى توفير الخدمات الأساسية ومراقبة العملية للتأكد من عدم التمييز، وضمان المساءلة في تقديم الخدمات وتوسيع نطاق خدمات الدولة على المستوى المحلي، وتهيئة بيئة يمكن أن تزدهر فيها روح المبادرة ويمكن للمجتمعات أن تصبح أكثر سلاماً وإنصافاً وشمولاً.

108. تعزيز الحيز السياسي لحوار اللاعنّف بين جميع أصحاب المصلحة الأساسيين من أجل الوقاية من التطرف العنيف. وينبغي أن يستند هذا الحوار إلى احترام الحق في حرية التعبير والتجمع. بالإضافة إلى الاعتراف وحماية جماعات المجتمع المدني اللاعنفية كشركاء أساسيين في خلق مجتمعات ديمقراطية وتعددية.

109. اعتماد نهج محلي يهدف حل القضايا المحلية بالشراكة مع المواطنين. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجيات بشكل راسخ إلى حقوق الإنسان والمسؤولية عن حماية المواطنين المدنيين من الخطر.

110. الدعوة إلى إجراء حوارات إقليمية ووطنية مع مختلف الجهات الفاعلة حول التطرف العنيف والوقاية منه، ومراعاة إشراك الشباب والمساواة بين الجنسين وإشراك الفئات المهمشة ودور البلديات والتوعية الإيجابية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الافتراضية. وتعزيز دور الثقافة والفن لإنتاج ثقافة الحوار.

111. الدعوة إلى تنويع أموال الدولة المكرسة لمكافحة الإرهاب وتخصيصها للقيام بتدابير وقائية من التطرف العنيف.

112. الإشراف على إنشاء مؤسسات أمن الدولة لا تسيء استعمال السلطة، وتحمل المسؤولية عند حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

113. إنشاء آليات لتوعية المجتمع المدني بحقوقه وأدواره ومسؤولياته، وحث مؤسسات المجتمع الدولي على اعتماد آليات لحماية وتمكين المجتمع المدني.

114. تعزيز تعاون المجتمع المدني والسلطات المحلية في إيجاد فرص اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية في المواقع الريفية والحضرية على السواء.

115. دعم إنشاء منابر إقليمية وعالمية للمجتمع المدني والشباب والمنظمات النسائية والزعماء الدينيين لتمكينهم من تبادل الممارسات والخبرات الجيدة لتحسين العمل في مجتمعاتهم المحلية.

116. تعزيز التمتع بالقيم الديمقراطية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشجيع المبادرات القائمة على حقوق الإنسان التي تساعد على القضاء على الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف.

117. تعزيز تنفيذ آليات العدالة الانتقالية لمواجهة مخلفات انتهاكات حقوق الإنسان وضمان الإنصاف للضحايا.

118. تعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأقليات في سياقاتها من أجل ضمان حصولهم على حقوقهم السياسية.

119. تشجيع الرابطة المدنية والمهنية والاتحادات وغرف التجارة على التواصل مع الفئات المهمشة من خلال شبكاتها الخاصة بغية التصدي للتحديات معاً من خلال الحوار الشامل والسياسة التوافقية.

### الهدف 8: رفع خطاب بديل في الاعلام الاجتماعي والتقليدي

120. تصميم وتنفيذ حملات توعية حول التأثير السلبي للأيديولوجيات المتطرفة العنيفة التي تستهدف جمهور مروجي خطاب الكراهية.

121. توفير الدعم الاستراتيجي والمشاركة في المقاومة المدنية وحركات اللاعنّف التي تدعو إلى التغيير الاجتماعي في مواجهة الظلم أو العنف السياسي والإرهاب. ويبدو أن تعزيز شرعية الحركات اللاعنفية التي تعمل في النزاعات العنيفة هو أكثر الاستراتيجيات فعالية لمواجهة الظلم وتحويل الصراعات وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

122. المساهمة في تصميم وتطوير استراتيجيات اتصال وتواصل وطنية، مع التركيز على شبكات ووسائل التواصل الاجتماعي التي تتلاءم مع السياقات المحلية وتراعي الفوارق بين الجنسين وتستند إلى المعايير الدولية لحقوق



الإنسان، في سبيل تحدي الخطاب السائد المرتبط بالتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، فإنه من الأولويات دعم حركات اللاعنف التي تعمل تحت الاحتلال العسكري، وتعميم المثال والسياق الفلسطيني كرمز لكل المنطقة.

123. إجراء مزيد من الأبحاث حول العلاقة بين سوء استخدام شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية من قبل المتطرفين العنيفين والنظر في العوامل التي تدفع الأفراد نحو التطرف العنيف.

124. تعزيز الروايات البديلة التي تعالج دوافع التطرف العنيف، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان.

125. حماية استقلال وسائل الإعلام وحرية الرأي والتعبير والتعددية والتنوع في الأطر القانونية الوطنية.

126. حماية جميع الصحفيين من خلال ضمان التحقيق الفوري والدقيق في التهديدات التي يتعرضون لها، وتشجيع الصحفيين على العمل معاً من أجل تطوير قواعد سلوك في مجال التدريب على وسائل الإعلام والصحافة، التي بدورها تعزز مبادئ التسامح والاحترام. وتوفير جميع التدريبات اللازمة لتعزيز استقلال هذه القواعد عن أي تأثير ممكن (سياسي وديني، وما إلى ذلك).

127. إنشاء آليات تنسيق بين المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من غير الدول (الصحفيين، والشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك) للعمل على إعلان مبادئ لمكافحة خطاب الكراهية.

#### **الهدف 9: تعزيز تبني خطط عمل محلية وإقليمية ووطنية**

128. الدعوة إلى اعتماد خطط عمل محلية وإقليمية ووطنية للوقاية من التطرف العنيف وضمان أن تشمل عملية التعريف والاعتماد فضاءات للمناقشة بين أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركة المجتمع المدني.

129. التأكد من أن خطط العمل لا تركز على التطرف الديني فحسب، بل تنظر بدلاً من ذلك في مجموعة كاملة من الخطابات والسلوكيات المتطرفة. تمثل الأيديولوجيات العنصرية أو القومية المتطرفة أو اليمين المتطرف التهديدات الحالية الأخرى التي تعزز التطرف العنيف.

130. الدعوة إلى الحد من دور الفاعلين من العاملين في مؤسسة الأمن الحكومية في تنفيذ استراتيجيات الوقاية، وتعزيز الدور الرئيسي للمجتمع المدني فيما يتعلق بالوقاية من التطرف العنيف.

131. الدعوة إلى تنفيذ فضاءات حوار شاملة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشأن جميع سياسات مكافحة التطرف العنيف.

#### **الهدف 10: إنشاء مرصد من أجل الوقاية من التطرف العنيف**

132. دعم إنشاء مرصد للوقاية من التطرف العنيف في المنطقة الأورومتوسطية وتشجيع تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر برشلونة. لن يعمل المرصد ضمن تحركات الحكومة ولن يدعم أي حرب ضد الإرهاب.

133. سينسق المرصد الجهود الرامية إلى متابعة تنفيذ خطة العمل هذه والاستنتاجات الرئيسية لمؤتمر برشلونة.

134. يهدف المرصد إلى أن يكون مركز تنسيق لجميع الموقعين على خطة العمل من أجل بذل جهود منسقة لتعزيز إطار سياسة الإجراءات المتعلقة بالتطرف العنيف.

135. سيضمن هذا المرصد إنشاء منبر نشط لمنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية التي تشجع الجهود المنسقة.

136. سينفذ المرصد نهج قائم على البحوث من أجل تحديد العوامل الرئيسية المؤدية إلى جميع أنواع التطرف العنيف في المنطقة الأورومتوسطية.

137. سيقوم المرصد بإجراء تحليل للبيانات وإجراء بحوث بشأن الدعاية وخطاب الكراهية في الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية.

138. سيدعم المرصد حملات إقليمية تنشر روايات بديلة للتطلعات المجتمعية القائمة.

139. سيدعو المرصد إلى وضع وتنفيذ خطط عمل محلية وإقليمية ووطنية للوقاية من التطرف العنيف تشمل إشراك منظمات المجتمع المدني والشباب والمساواة بين الجنسين وإشراك الفئات المهمشة. وتحدد خطة عمل الأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم خطط العمل الوطنية.
140. سيعزز المرصد الاتصال والتنسيق بين منصة منظمات المجتمع المدني الناتجة عن مؤتمر برشلونة عن طريق تقاسم جميع العناصر الضرورية (الممارسات الجيدة، والأدوات، وما إلى ذلك) من أجل تمكينها وزيادة إسهامها في الوقاية من التطرف العنيف.
141. سيحدد المرصد أفضل الممارسات التي تتبعها منظمات المجتمع المدني للوقاية من التطرف العنيف ويعممها على منصة منظمات المجتمع المدني الأوروبية ومتوسطة الناتجة عن مؤتمر برشلونة.
142. سيقدم المرصد الدعم الفني (التشبيك والتدريب وغير ذلك) لمنصة منظمات المجتمع المدني الأوروبية ومتوسطة الناتجة عن مؤتمر برشلونة. وسيتم تقديم تقرير سنوي عن قوانين مكافحة الإرهاب التي اعتمدها دولنا الإقليمية وأثرها من حيث انتهاكات حقوق الإنسان.
143. نحن، الموقعون من منظمات المجتمع المدني وحركات المنطقة الأوروبية ومتوسطة، نعلن التزامنا باحترام خطة العمل المعتمدة اليوم والإسهام الجاد في تنفيذها.

برشلونة، 30 كانون الثاني 2017

### معلومات عن المرصد (OPEV)

المرصد من أجل الوقاية من التطرف العنيف هو منصة نشطة لمنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء المنطقة اليورومتوسطية تهدف إلى تقديم مساهمة بناءة في سبيل الوقاية من التطرف العنيف. وفي ضوء الدروس المستفادة خلال العقود الماضية والتحديات القادمة، سيعمل هذا المنبر على تنسيق الجهود الرامية إلى متابعة تنفيذ خطة عمل المجتمع المدني الأورومتوسطي للوقاية من جميع أشكال التطرف العنيف. ولن يلتزم المرصد بمواقف الدولة/الحكومة ولن يدعم أي حرب ضد الإرهاب.

### معلومات عن المعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT)

يركز المعهد الدولي للعمل اللاعنفي على تعزيز الإجراءات الدولية لبناء السلام في حالات الصراع. يدعم المعهد الحركات اللاعنفية ويعمل من أجل التغيير والتحول الاجتماعي ويطور تدخلات لاعنفية لحماية المجتمعات الضعيفة في حالات النزاع، وذلك من خلال شبكة عالمية من الخبراء والنشطاء في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وباعتباره جهة فاعلة ملتزمة ومستقلة سياسياً، يشجع المعهد الإجراءات والأفكار المبتكرة والبحث والتدريب من أجل التأثير على سياسات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية في أوروبا وفي سياقات دولية أخرى.

منذ أن بدأنا في عام 1999، عملنا على تطوير أكثر من 300 مشروع دولي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بناء على طلب أطراف النزاع سواء من الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية والمنظمات والوكالات الدولية. تكمن مصداقية المعهد في علاقاته على المستوى الميداني. ولا تقتصر مهمته على فهم الواقع المحلي فحسب، بل أيضاً تقديم الدعم للمجتمع المدني المحلي والحركات الاجتماعية من خلال بناء القدرات أو المساعدة التقنية أو البرامج الأكاديمية أو الدفاع القانوني عن المدافعين عن حقوق الإنسان.

### معلومات حول التنسيق المغربية لمنظمات حقوق الإنسان (CMODH)

جاءت فكرة إنشاء المنظمة في برشلونة في حزيران 2005 مع الاحتفال بالمنتدى الاجتماعي المتوسطي الأول، وفي إطار التحضير للمنتدى الاجتماعي المغربي الأول. يهدف عمل المنظمة إلى دعم احترام حقوق الإنسان من حيث الحماية والتعزيز في البلدان المغربية ولجميع مواطنيها. وتهدف المنظمة بشكل خاص إلى:

+تعزيز التضامن والتعاون فيما بين أعضائها بشأن الكفاح من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في النقاش الأمامي والعالمي. +إعطاء الأولوية للتضامن والتعاون بشأن حماية المدافعين بما يتوافق مع الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. + تعزيز العلاقات القوية بين مختلف الجمعيات المغربية الناشطة في المجتمع المدني. + المشاركة في تعزيز قيم الديمقراطية والتسامح والإنصاف وحقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز التجاور والتضامن بين شعوب المنطقة. + المساهمة في الدفاع عن حق المهاجرين في البلدان المغربية وبلد الهجرة. +المساهمة في الدفاع عن إنصاف الرجل والمرأة من أجل ضمان حقوقهما.

